ملخص الدراسة

دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو التمكين السياسي للمرأة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

يعرض هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، بداية من تعريف مشكلة البحث وأهدافه، مرورا بعرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات ومشكلات بحثية متاخمة لموضوع الدراسة الحالية، ثم عرض التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة وتسعى للإجابة عليها من خلال تصميم منهجي محدد، يتم الحديث عن عناصره وأدواته في الجزء الأخير من الفصل.

تشغل قضية المشاركة السياسية للمرأة حيزا كبيرا بأجندات الإصلاح والتغيير سواء أكانت خارجية أو داخلية. فقضايا المرأة في جميع المجالات لم تعد شأنا محليا بل صارت أحد مكونات المخططات الحديثة لأسس التنمية البشرية، ويُعد تهميش المرأة نمطا من أنماط هدر الطاقات الإنتاجية لأي مجتمع متطلع نحو التقدم والإنجاز.

فمشاركة المرأة سياسيا ودعم تمكينها يعتبر جزءا من الجهود الفعلية الرامية إلى تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي، على أساس وجود علاقة عضوية بين مستوى المشاركة السياسية للمرأة، وبين مستويات التنمية المستدامة في أي دولة وفقا لمناهج التنمية الحديثة.

ولا يكمن دعم عملية تمكين المرأة في تحرك الدولة فحسب لدعم المرأة قانونيا وتشريعيا وسياسيا واقتصاديا، بل يتطلب الأمر أيضا الوعي المجتمعي والشعبي بأهمية التمكين في تنمية المجتمع وزيادة عوائد الإنتاج وتحقيق التنمية السياسية المنشودة.

هذا الوعي المجتمعي يتم تشكيله من خلال قنوات رسمية وغير رسمية عديدة أهمها: الإعلام، الثقافة وتأثيرها على النظرة نحو الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة، المعتقدات الدينية التي تؤثر على القيم المجتمعية السائدة بين الأفراد.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات مستخدميها من الشباب الجامعي المصري نحو قضية التمكين السياسي للمرأة؛ بحيث يتم قياس أثر تلك المواقع على التعريف بقضية التمكين، وإبراز أهمية تلك القضية بالنسبة للمجتمع، ورصد دور هذه المواقع أيضا في إثارة الاهتمام بتلك القضية،

والتعريف بالمفاهيم والآليات المرتبطة بعملية التمكين السياسي للمرأة، بالإضافة إلى قياس تأثير متغير (النوع) ومتغير (مستوى التدين) على اتجاه المستخدمين من الشباب الجامعي المصري نحو قضية تمكين المرأة سياسيا، فضلا عن رصد ظاهرة "الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception" لدى الشباب من مستخدمي تلك المواقع في اتجاهاتهم نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

1. قياس مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل اتجاه مستخدمي هذه المواقع نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

2. رصد مدى الاهتمام الشخصي والأهمية المدركة لقضية التمكين السياسي للمرأة بين غيرها من القضايا الحقوقية والسياسية لدى الشباب الجامعي المصري.

3. تحليل دور بعض العوامل غير الإعلامية مثل: النوع، مستوى التدين في تشكيل الاتجاه نحو القضية مع طرح نموذج مقترح للعلاقة التفاعلية بين العامل الإعلامي (مواقع التواصل) والنوع والتدين في التأثير على الاتجاه.

4. معرفة مدى إسهام هذه المواقع في زيادة المعرفة بقضية التمكين السياسي للمرأة وإثارة الاهتمام بها في الواقع الفعلي وتأثير هذه المواقع على المستخدمين لها من حيث اتخاذ سلوكيات داعمة للقضية.

5. تقييم دور المؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة في طرح ومعالجة قضية التمكين السياسي للمرأة عبر صفحاتها على مواقع التواصل وقياس مدى تفاعل المستخدمين معها.

6. رصد ظاهرة الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception في سياق مواقع التواصل بعيدا عن استخدامها المعتاد في إطار وسائل الإعلام التقليدية وعند تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والنفسية.

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية إلى **ثلاثة محاور رئيسية** هى:

- **المحور الأول:** الدراسات التي تتناول دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات مستخدميها نحو القضايا المختلفة.

- **المحور الثاني:** الدراسات التي تتناول قضية التمكين السياسي للمرأة.
- **المحور الثالث:** ظاهرة الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception. (الإطار النظري للدراسة)

بعرض نتائج الدراسات السابقة تم استخلاص العناصر التالية في ضوء ما تعرضت له الباحثة من دراسات:

- لوحظ من الدراسات السابق عرضها التركيز المبالغ به على دراسة فيس بوك وتأثيراته بصورة تفوق أي موقع اجتماعي آخر.

- أغلب الدراسات التي أُجريت على مواقع التواصل الاجتماعي اتبعت منهج المسح بشقه الميداني.

- طُبقت أغلب الدراسات العربية والأجنبية السابق عرضها والمتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي على عينات احتمالية قوامها 400 مفردة من الشباب ولم تهتم أغلب الدراسات بفئات عمرية أكبر وقد يُعزى ذلك لاعتبار الشباب الفئة الأكثر استخداما وارتباطا بمواقع التواصل الاجتماعي.

- اهتمام الدراسات الغربية بالتحليل الشبكي لمواقع التواصل الاجتماعي وتحديدا موقع تويتر في مقابل عدم اهتمام الدراسات العربية سوى بالشق الميداني عند دراسة تلك المواقع.

- جاءت نظريات (الاستخدامات والإشباعات، الثراء الإعلامي، المجال العام، دوامة الصمت، الأطر الخبرية) كأكثر الأطر النظرية التي اعتمدت عليها الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مواقع التواصل، في حين تستخدم الدراسة الحالية إطارا نظريا وتفسيريا غير مستهلك نسبيا بالدراسات العربية – على حد علم الباحثة – وهو الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception، وتستخدم " الإدراك الانعكاسي " في سياق جديد بعيد عن الإطار الشائع الذي استُخدمت به في مجال الدراسات المرتبطة بقضايا أخلاقية واجتماعية ونفسية.

- لوحظ أن الدراسات العربية والأجنبية التي أُجريت قبل عام 2010 كانت تركز على القضايا المتعلقة بدور مواقع التواصل في التعريف بالقضايا المجتمعية، واستخدامات تلك المواقع ترفيهيا ، وفي بحث التأثيرات النفسية لتلك المواقع على الأفراد فيما يخص الاغتراب الثقافي، في حين أن الدراسات التي أُجريت بعد عام 2010 وحتى الآن تركز على دراسة الأدوار السياسية لتلك المواقع ودورها في تشكيل الاتجاه نحو القضايا السياسية والاجتماعية وفي تأثير تلك المواقع على الوعي السياسي والاهتمام السياسي والثقافة السياسية والمشاركة السياسية.

وقد يُفسر ذلك انطلاقا من دور تلك المواقع في قيام ثورات الربيع العربي، وتزايد عدد الناشطين سياسيا وارتفاع نسبة متابعيهم، وقوة أدوار تلك المواقع سياسيا وتزايد حملاتها الالكترونية كذلك ارتفاع عدد مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية التي تستخدم مواقع التواصل للتعريف بقضاياها والترويج لأهدافها، واستخدامها كوسيلة لعرض الانتهاكات التي تقوم بها بعض الحكومات.

- أكدت أغلب نتائج الدراسات المعروضة آنفا الدور القوي لمواقع التواصل في التأثير على مستويات معرفة المستخدمين بالقضايا المطروحة وتشكيل اتجاهاتهم حيالها، ويُلاحظ أن نتائج الدراسات العربية تدعم نماذج التأثيرات القوية لتلك المواقع على الشباب في حين أن الدراسات الغربية تدعم التأثيرات المتوسطة لتلك المواقع.

- أما فيما يخص **قضية التمكين السياسي للمرأة** ، يظهر وجود خلط واضح بالدراسات العربية فيما يتعلق باستخدام مصطلح المشاركة السياسية للمرأة باعتباره معبر عن قضية التمكين على الرغم من أن المشاركة السياسية هى أحد نواتج عملية التمكين؛ فالتمكين مفهوم أشمل وأعم من مجرد المشاركة السياسية للمرأة بالانتخاب أو الترشح.

- رغم حالة الحراك الثوري التي شهدتها مصر منذ 2011 وحتى 2013، ومع تعاقب عدة أنظمة سياسية على البلاد لا تزال نسب المشاركة السياسية للمرأة المصرية في الانتخابات متدنية ومقتصرة على التصويت دون الترشح ولا تزال نسب تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية والمناصب القيادية والإدارية العليا وفي مؤسسات الدولة منخفضة.

فقد لاحظت الباحثة تشابه نتائج الدراسات العربية التي تم الرجوع إليها والمعنية بقضية التمكين السياسي للمرأة في الفترة من 2001 وحتى 2017 ، فرغم الفارق الزمني الكبير في إجراء تلك الدراسات إلا أن نتائجها تشير إلى استمرار عزوف المرأة المصرية عن المشاركة السياسية، وعدم رغبتها في مباشرة حقوقها، وتؤكد الدراسات أن من أهم أسباب ضعف عملية التمكين هو ضعف الوعي السياسي لدى المرأة، وغياب دور الإعلام في دعم قضية التمكين السياسي للمرأة فضلا عن تأثير المجتمع الذكوري والدين على الاتجاه نحو التمكين السياسي للمرأة.

- قضية التمكين السياسي للمرأة ليست قضية الدول العربية أو الدول النامية فحسب بل هى قضية عالمية؛ فالمرأة في أغلب الدول تعاني بشكل ما من تمييز ضدها يختلف وفقا للنظام الحاكم للدولة ورؤيته لقضايا المرأة.

- اعتمدت أغلب الدراسات العربية والغربية التي تناولت قضية التمكين السياسي للمرأة على المنهج الكيفي بأدواته المختلفة (المقابلات المتعمقة ودراسات الحالة، الملاحظة بالمشاركة) ، مع زيادة الاهتمام بمنهج تحليل النظم والمنهج السيسولوجي والمنهج التحليلي المقارن، في المقابل لوحظ قلة البحوث الميدانية.

- اهتمت تلك الدراسات الميدانية القليلة عن التمكين السياسي للمرأة ولاسيما العربية – بدراسة فئات عمرية مختلفة من النساء، وأغفلت الاهتمام بالذكور واستطلاع آرائهم واتجاهاتهم نحو التمكين في حين تبحث الدراسة الحالية في اتجاهات كلا الجنسين نحو قضية التمكين .

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار **ستة فروض:**

الفرض الأول :

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة واتجاه أغلبية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نحو قضية التمكين السياسي للمرأة كما يدركه الفرد.(فرض الإدراك الانعكاسي)

الفرض الثاني :

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تعرض الفرد لقضية التمكين السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإدراك الفرد لتأثير تلك المواقع على تشكيل الاتجاه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

الفرض الثالث :

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تعرض الفرد لقضية التمكين السياسي للمرأة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإدراك الفرد لأهمية القضية .

الفرض الرابع :

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة واحتمالية قيام الفرد باتخاذ سلوك تصحيحي داعم للقضية.

وينبثق عن هذا الفرض فرضان فرعيان هما:

الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة واحتمالية قيام الفرد باتخاذ سلوك تصحيحي داعم للقضية عبر الإنترنت.

الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة واحتمالية قيام الفرد باتخاذ سلوك تصحيحي داعم للقضية في الواقع الفعلي.

الفرض الخامس :

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين مستوى تدين الفرد واتجاهه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

الفرض السادس:

توجد فروق دالة إحصائيا بين المبحوثين في اتجاههم نحو قضية التمكين السياسي للمرأة بحسب النوع.

تساؤلات الدراسة:

1. ما الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في دعم عملية التمكين السياسي للمرأة ؟
2. ما تأثير كل من (النوع والدين) على تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي المصري نحو قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية؟

التصميم المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية Descriptive Study ، وتسعى لقياس دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات مستخدميها من الشباب الجامعي المصري نحو قضية التمكين السياسي للمرأة، بحيث يتم رصد أثر هذه المواقع على التعريف بقضية التمكين، وإبراز أهمية تلك القضية بالنسبة للمجتمع، والتعريف بالمفاهيم والآليات المرتبطة بعملية التمكين السياسي للمرأة، بالإضافة إلى قياس تأثير متغير (النوع) ومتغير (التدين) على اتجاهات المستخدمين من الشباب الجامعي المصري نحو قضية تمكين المرأة سياسيا، فضلا عن رصد ظاهرة " الإدراك الانعكاسي" لدى الشباب من مستخدمي تلك المواقع في اتجاههم نحو القضية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على **منهج المسح وأداته الاستبيان وعلى المنهج الكيفي وأداته المقابلة المتعمقة.**

أولا الدراسة الميدانية:

أ. أداة الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة الحالية على **استمارة الاستبيان Questionnaire** كأداة جمع البيانات للدراسة الميدانية واشتملت الاستمارة على 12 سؤالا تمت صياغتها وفقا لأهداف الدراسة وفروضها وتساؤلاتها، وانطلاقا من مراجعة الدراسات السابقة في مجال الدراسة ونتائجها، وتم تطبيق الاستمارة الميدانية خلال الفترة من 6 مارس 2017 وحتى 17 مارس 2017.

استهدفت استمارة الاستبيان ما يلي:

1. قياس حجم الاهتمام الذي تحظى به قضية التمكين السياسي للمرأة لدى الشباب الجامعي المصري افتراضيا وفي الواقع الفعلي.
2. قياس دور مواقع التواصل في تشكيل الاتجاه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة وإبراز أهمية تلك القضية بالنسبة للمجتمع.
3. رصد ظاهرة الإدراك الانعكاسي لدى مستخدمي مواقع التواصل في اتجاههم نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.
4. معرفة مدى استعداد الشباب الجامعي المصري لاتخاذ سلوكيات داعمة لقضية التمكين السياسي للمرأة.
5. تقييم دور المؤسسات الرسمية العاملة وغير العاملة في مجال حقوق المرأة في الاهتمام بطرح قضية التمكين السياسي للمرأة.
6. قياس تأثير النوع ومستوى التدين على تشكيل الاتجاه نحو القضية.

ب. مجتمع الدراسة الميدانية:

يتحدد مجتمع الدراسة الميدانية في مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب الجامعي المصري ممن لا يزالون في مرحلة الدراسة الجامعية.

ج. عينة الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق منهج **المسح** بشقه الميداني والذى يعتبر نظام علمى منظم للحصول على البيانات والمعلومات والأوصاف المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة بمسح **عينة متاحة Available Sample** قوامها 370

مفردة بواقع (66 ذكور، 304 إناث) من طلبة خمس جامعات بواقع ثلاث جامعات حكومية متمثلة في (جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الأزهر)، وجامعتين خاصتين متمثلة في (جامعة الأهرام الكندية، أكاديمية أخبار اليوم)، **والعينة المتاحة من العينات غير الاحتمالية التي لا يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي للدراسة.**

ثانيا الدراسة الكيفية:

اعتمدت الدراسة أيضا على المنهج الكيفي وأداته المقابلة المتعمقة In-depth Interview، نظرا " لأهمية المنهج الكيفي في دراسة الظاهرة من وجهة نظر الأشخاص الفاعلين بها، ودور هذا المنهج في رصد الاتجاهات والمعلومات والأفكار والقيم الحاكمة للأنساق السياسية والثقافية بصورة أكثر عمقا وتحليلا مع ربطها بالسياقات المجتمعية المختلفة، ويعتبر المنهج الكيفي من أدق الوسائل لمعرفة الآراء والتجارب والخبرات المباشرة للأفراد، ورصد الاتجاهات السائدة إزاء بعض القضايا أو القيم أو الظواهر المجتمعية المختلفة والتي قد لا يستطيع الاستبيان، في بعض الأحيان، رصدها بدقة" (Lekas, Sara L.2014. ص 35)

أ. أهداف الدراسة الكيفية:

تتحدد أهداف الدراسة الكيفية فيما يلي:

1. رصد بعض آراء واتجاهات عينة من طلبة وطالبات الجامعات الحكومية والخاصة إزاء قضية التمكين السياسي للمرأة ومعرفة تصوراتهم حول تلك القضية وأهميتها المجتمعية.
2. معرفة تأثير الخصائص الديموجرافية للطلاب مثل: نمط التعليم، والبيئة أو المنطقة التي ينتمي إليها المبحوثون، والنوع، والتدين على اتجاهاتهم وآرائهم نحو القضية.
3. العمل على تحقيق التكامل مع بعض جوانب الدراسة الميدانية، خاصة فيما يتعلق برصد تأثير الدين والنوع على الاتجاه نحو القضية المطروحة؛ فحساسية تلك المتغيرات لدى المبحوثين قد تدفعهم عند ملء استمارة الاستبيان إلى الإجابة بصورة غير دقيقة نسبيا خوفا من التعرض للإحراج، فضلا عن أن الدراسات الميدانية تتعامل مع "التدين والنوع" بصورة إحصائية كمية غير مفسرَة للعلاقة بينهما وبين تشكيل الاتجاه بصورة عميقة.

في حين أن التدين أو عدم التدين أو الاقتناع بأفكار المجتمع الذكوري أو عدم الاقتناع بها متغيرات معقدة تؤثر بها العديد من الأنساق الاجتماعية والفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية وتحكمها العديد من أساليب

التنشئة الاجتماعية مما يزيد من أهمية المقابلات المتعمقة مع المبحوثين لمعرفة تأثير تلك العوامل على اتجاهاتهم بكلماتهم الخاصة وتعبيراتهم التي تنطوي على العديد من العناصر المفسرة للنتائج الكمية.

ب. أداة الدراسة الكيفية :

اعتمدت الدراسة الكيفية على أداة **المقابلة المتعمقة In depth Interviews** ، وتعد المقابلات المتعمقة من أفضل أدوات الدراسات الكيفية حيث يتم جمع المعلومات من مصادرها الأولية ومن الأطراف المرتبطة أو الفاعلة بالظاهرة وتسمى أيضا ب"First Person Reports" . (Lekas, Sara L.2014.ص 38)

ج. عينة الدراسة الكيفية:

ولتحقيق أهداف الدراسة الكيفية السابق عرضها تم إجراء 11 مقابلة متعمقة مع طلبة وطالبات (جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الأزهر، جامعة الأهرام الكندية، أكاديمية أخبار اليوم) حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلات مباشرة بينها وبين المبحوثين في جامعاتهم لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

الفصل الثاني: واقع وتحديات التمكين السياسي للمرأة المصرية

واستعرض هذا الفصل في محاوره: مفهوم التمكين بشكل عام واختلاف التعريفات المُقدَمة له وفقا للمجال والإطار الذي يُستخدم في سياقه، وأبعاد هذا المفهوم، ومكونات عملية التمكين مع عرض لأهم الأطر الدولية الحاكمة لعملية التمكين السياسي للمرأة كذلك الحديث عن دور التمكين في حل النزاع التقليدي بين الذكورية والنسوية بالإضافة إلى الحديث عن الكوتا والجدل المثار حولها كآلية لرفع نسبة التمثيل السياسي النسائي.

كذلك يتناول الفصل جدوى المشاركة السياسية للمرأة في مراكز صنع واتخاذ القرار، وأهمية وجود المرأة بشكل فعّال في تخطيط السياسات العامة للدولة، وتوجيهها بشكل يخدم المساواة والإنصاف ليس بين الجنسين فحسب بل بين جميع المواطنين والمواطنات بشكل عام مع الحديث عن الوضع الحالي لتمكين المرأة المصرية عقب ثورتين.

كما يوضح الفصل بعض المفاهيم المرتبطة بقضية التمكين السياسي للمرأة مثل: النوع الاجتماعي، النسوية، التمييز الإيجابي وغيرها من المصطلحات شائعة الاستخدام مع تلك القضية. ويقدم هذا الفصل موجزا عن تاريخ الحركة النسوية وموجاتها الأربعة والعلاقة بين الموجة الرابعة تحديدا والإنترنت ومستحدثاته التي تعد مواقع التواصل أبرزها.

واختتمت الباحثة هذا الفصل بالحديث عن خصائص البيئة العربية ومقوماتها ومدى تقبلها لعملية تمكين المرأة. وسبل التغلب على المعوقات التي تحول دون تفعيل استراتيجيات التمكين كذلك التطرق إلى القوى الفاعلة المتمثلة في: الإعلام والمنظمات النسائية والأحزاب السياسية وأدوارهم المنشودة في دعم عملية التمكين.

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

تناول هذا الفصل الخطوات والإجراءات المنهجية التي استخدمتها الباحثة لإجراء الدراسة الميدانية بدءا من وضع التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة مرورا بوضع منهجية قياس المتغيرات واختبارات الثبات للمقاييس.

وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة متاحة قوامها 370 مبحوث من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب الجامعي المصري Undergraduates بخمس جامعات بواقع: ثلاث جامعات حكومية متمثلة في (جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة الأزهر)، وجامعتين خاصتين متمثلة في (جامعة الأهرام الكندية، أكاديمية أخبار اليوم) لمعرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات هؤلاء الشباب نحو قضية التمكين السياسي للمرأة، بالإضافة إلى قياس تأثير متغير (النوع) ومتغير (التدين) على اتجاهاتهم نحو تلك القضية.

كما سعت الدراسة الميدانية إلى رصد مدى وجود ظاهرة " الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception " لدى الشباب من مستخدمي هذه المواقع في اتجاهاتهم نحو قضية التمكين.

أ. النوع

أثبتت نتائج الدراستين الميدانية والكيفية قوة تأثير متغير النوع عن غيره من المتغيرات الأخرى على اتجاه المبحوثين، فقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عينة الدراسة من حيث اتجاههم نحو قضية التمكين السياسي للمرأة ومن حيث مستوى اهتمامهم بالقضية وكان الفارق لصالح الإناث.

وتوضح نتائج الدراسة الميدانية أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عينة الدراسة من حيث احتمالية القيام بسلوك تصحيحي داعم لقضية التمكين السياسي للمرأة عبر الإنترنت أو في الواقع الفعلي لصالح الإناث في الحالتين.

كما أظهرت نتائج الدراسة الكيفية رفض الذكور لتولي المرأة المناصب السياسية والقيادية العُليا إضافة إلى اقتناعهم بعدم أهلية المرأة للعمل السياسي رغم إيمانهن بأهمية حصول المرأة على حقوقها السياسية، ولكن شريطة عدم تولي

تلك المناصب مما يعطي مؤشرا سلبيا على استمرار قوة أفكار ومبادئ المجتمع الذكوري على مستوى الفئات العمرية الأصغر والأكثر تعليما.

في المقابل أظهرت نتائج الدراستين الكيفية والميدانية الرفض الشديد من قبل الإناث لمبادئ المجتمع الذكوري مع إيمانهن الكامل بأهلية المرأة للعمل السياسي ولتولي تلك المناصب، واستعدادهن لاتخاذ سلوكيات تصحيحية داعمة للمطالبة بتلك الحقوق في الواقع الفعلي والحصول عليها.

وعن عدم حصول المرأة على حقوقها السياسية وتمكينها حتى الآن، أرجع المبحوثون في الدراسة الكيفية ذلك إلى عدة أسباب ترتكز في مجملها على تأثيرات المجتمع الذكوري في تحديده لأدوار المرأة بالمجتمع ومن هذه الأسباب: الزواج معللين بأن الزوج أحيانا قد يمنع المرأة من العمل بشكل عام، وهو السبب الأكثر شيوعا لدى العينة والذي ساقه أغلب الإناث والذكور.

كذلك عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لتمكين المرأة ، الهيمنة الذكورية على المناصب القيادية وعدم تحرك الدولة لإنصاف المرأة ، تدني نظرة الرجل للمرأة وعدم رغبته في أن تحصل المرأة على حقوقها السياسية حتى لا تتمرد عليه، رفض المجتمع لتمكين المرأة وتنميطها في وظيفة الأم والزوجة فقط انطلاقا من التقاليد والموروثات الثقافية.

ومن ضمن **معوقات عملية التمكين السياسي للمرأة** التي ساقها المبحوثون أيضا : ضعف دور التعليم في تأهيل الأجيال الناشئة بوجوب مساواة الرجل مع المرأة في الحقوق والواجبات، وغياب دور الإعلام في تسليط الضوء على مدى إنجاز أو نجاح المرأة الحالية في المناصب السياسية حتى يتقبل المجتمع أدوارها السياسية، عدم اهتمام الدولة والأحزاب بتأهيل المرأة ودفعها لممارسة العمل السياسي، تزوير نتائج الانتخابات في بعض المناطق وانتشار المال السياسي لصالح مرشحين ذكور، محدودية دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة في دعم المرأة والضغط على السلطة السياسية لتحقيق مكاسب سياسية للمرأة.

ب. الدين:

أما عن تأثير الدين على مستوى تشكيل الاتجاه، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى تدين الفرد واتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة سواء بالسلب أو بالإيجاب.

واتفقت نتائج الدراسة الكيفية مع ذلك، وأظهر أفراد عينة الدراسة الكيفية على اختلاف أنماطهم التعليمية (الأزهرية والخاصة والتعليمية) وعيا مرتفعا بأن الدين لا يعارض حقوق المرأة السياسية، ولكن الذكور يستغلون الدين لقمع المرأة بأي شكل أي أن التفسير الذكوري المغلوط لبعض الأحاديث والآيات القرآنية هو العامل المؤثر على تشكيل الاتجاه وليس الدين ذاته.

كما لم تُظهر الدراسة الكيفية أي فروق بين الأزهريين وغيرهم من المبحوثين، حيث أبدى جميع أفراد عينة الدراسة الكيفية اهتمامهم بالقضية وبرغبتهم في اتخاذ سلوكيات تصحيحية داعمة للمرأة وحقوقها.

ومن الجدير بالذكر أن الطلبة الأزهريين في عينة الدراسة الكيفية كانوا أكثر دفاعا عن دور الدين في حماية حقوق المرأة السياسية، وساقوا العديد من الأمثلة التي توضح الدور السياسي والاجتماعي للنماذج النسائية المسلمة إبان عهد الرسول محمد وبداية الدعوة للإسلام لدحض أي خطاب ديني مناهض لدور المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ولكن نتائج الدراسة الميدانية الحالية أظهرت وجود علاقات عكسية بين مستوى تدين الفرد، وبين كل من (الاهتمام بقضية التمكين السياسي للمرأة في الواقع الفعلي، إدراك أهمية قضية التمكين السياسي للمرأة، احتمالية قيام الفرد باتخاذ سلوك داعم لقضية التمكين السياسي للمرأة عبر الإنترنت)

ج. مواقع التواصل الاجتماعي

أما عن المتغير الإعلامي في هذه القضية والمتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تعرض الفرد لقضية التمكين السياسي للمرأة عبر مواقع التواصل وإدراك الفرد لتأثير تلك المواقع على تشكيل الاتجاه نحو تلك القضية. كذلك اتضح وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين تعرض الفرد لقضية التمكين السياسي للمرأة عبر مواقع التواصل وإدراك الفرد لأهمية القضية.

في حين أظهرت نتائج الدراسة الكيفية انقسام المبحوثين فيما يتعلق بقوة تأثير هذه المواقع على قضية التمكين السياسي للمرأة وعلى التعريف بها وإبرازها، والترويج للقضية وإثارة الاهتمام بها.

وفيما يتعلق بدور مواقع التواصل في التعريف بأبعاد قضية التمكين السياسي للمرأة وزيادة الاهتمام بها في الواقع الفعلي، اختلفت نتائج الدراسة الميدانية عن الدراسة الكيفية فقد أظهرت الدراسة الميدانية اعتقاد المبحوثين في قوة تأثير مواقع التواصل عند طرحها ومعالجتها لقضية التمكين السياسي للمرأة، وفي زيادة الاهتمام بالقضية في الواقع

الفعلي، بينما انقسم المبحوثون في الدراسة الكيفية في مدى تأثير هذه المواقع على طرح ومعالجة القضية ودورها في زيادة اهتمام الرأي العام بها.

وأرجع المبحوثون بالدراسة الكيفية عدم فعالية مواقع التواصل في طرح القضية والتعريف بأبعادها إلى كثرة القضايا التي بات يتم طرحها عبر تلك المواقع فضلا عن التركيز على قضايا الانتهاكات الجسدية التي تتعرض لها المرأة دون غيرها من القضايا على هذه المواقع ، مما خلق لدى مستخدمي هذه المواقع حالة من اللامبالاة أيضا بما يتم نشره.

كشفت نتائج الدراستين الميدانية والكيفية عن الارتفاع النسبي في مستوى الاهتمام الشخصي بقضية التمكين السياسي للمرأة من جانب الشباب الجامعي، كذلك ارتفاع الأهمية المدركة لتلك القضية يصاحب ذلك أيضا ارتفاع نسبي في مستوى التعرض للقضية عبر مواقع التواصل.

وتعكس تلك النتائج أيضا ارتفاع وعي المبحوثين بعدالة قضية التمكين السياسي للمرأة، وخروج القضية من إطار النخب النسائية والناشطات الحقوقيات ومن إطار جهود المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة لتصبح قضية مجتمعية وموضع اهتمام العديدين.

وربما يمثل ذلك بداية جيدة على ارتفاع الوعي بأهمية قضية التمكين لدى الشباب الجامعي المصري والالتفاف حولها لتكثيف الجهود الشعبية لدعمها، مما قد يؤدي لاحقا إلى ضغط الرأي العام على متخذي القرار والمشرِعين للإسراع باتخاذ إجراءات تصحيحية لإنصاف المرأة المصرية.

ولكن تكشف نتائج الدراسة الميدانية عن ارتفاع مستوى الاهتمام بالقضية لدى الإناث مقارنة بالذكور، مما يستدعي الحاجة إلى ضرورة صياغة خطاب إعلامي وسياسي ومجتمعي يجعل من مشاركة المرأة في العمل السياسي حقا من حقوق المواطنة والتأكيد على أن هذا الحق يمثل مبدأ أساسيا من مبادئ حقوق الإنسان.

بينما تأتي الدراسة الكيفية على العكس من ذلك، حيث أظهرت النتائج اهتمام كافة أفراد العينة (ذكورا وإناثا) بقضية التمكين السياسي للمرأة.

كما أوضح المبحوثون في الدراسة الكيفية أن الاهتمام بقضية التمكين قد تأخر كثيرا رغم ظهور مصطلح التمكين منذ عقد التسعينات، وأرجعوا ذلك إلى عدم وجود فهم من جانب المواطنين لدور المرأة الحقيقي في المجتمع مع انعدام

الوعي بفحوى مفهوم تمكين المرأة وتأثيراته على التنمية وتحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي فضلا عن عدم اهتمام الإعلام والدولة بتلك القضية مبكرا.

خلصت الدراسة الميدانية إلى ارتفاع مستوى متابعة المبحوثين لما تتم إثارته من مناقشات وتفاعلات حول قضية التمكين السياسي دون وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في مستوى التعرض والمتابعة، وهو مؤشر حقيقي على مدى الاهتمام بالقضية.

عكست نتائج الدراسة الكيفية إحساس المبحوثين بأن الاهتمام الإعلامي والرسمي بحقوق المرأة بصفة عامة وبقضية التمكين السياسي للمرأة بصفة خاصة يتسم بالموسمية.

فلا يمكن أيضا إغفال تأثير الطرح الإعلامي المستمر للقضية حاليا نظرا لإعلان رئيس الجمهورية أن عام 2017 عام المرأة، وبالتالي قد تكتسب تلك القضية أيضا أهميتها من المعالجة الإعلامية المقدمة وظهورها المكثف حاليا أمام الشباب.

أثبتت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة واحتمالية قيام الفرد باتخاذ سلوك تصحيحي داعم للقضية عبر الإنترنت أو في الواقع الفعلي، كما أظهر جميع المبحوثين في الدراسة الكيفية رغبتهم في دعم عملية التمكين السياسي للمرأة في الواقع الفعلي وعبر الإنترنت، مما يعكس إيجابية الاتجاه نحو تلك القضية.

وتوضح نتائج الدراسة الميدانية الحالية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عينة الدراسة من حيث احتمالية القيام بسلوك تصحيحي داعم لقضية التمكين السياسي للمرأة عبر الإنترنت أو في الواقع الفعلي لصالح الإناث في الحالتين، مما يدل على إيجابية اتجاه الإناث نحو القضية، ويعكس إيمانهن العميق بضرورة المطالبة بحقوقهن وعدم الاستسلام للواقع السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي المفروض عليهن .

وبذا تدحض النتائج السابقة إدعائين متلازمين أولهما: ما يتم وصف الشباب الجامعي المصري به من السلبية واللامبالاة كذلك الإدعاءات التي تطال الشباب الجامعي المصري بأنه يحاول الهروب من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية والاجتماعية.

فاستعداد الشباب لإنصاف بعض الفئات المهمشة أو المقهورة كالمرأة يدل على استمرار محورية دور الشباب في دعم مثل تلك القضايا الحقوقية، فما ينقص الشباب الجامعي المصري حاليا هو وجود قضية يلتف حولها ليدافع

عنها، فمتى وُجدت تلك القضية سوف نجد الاستعداد للمشاركة بما يدعم تلك القضية، كما هو الحال بقضية التمكين السياسي للمرأة وارتفاع رغبة المبحوثين في دعمها.

وثانيهما: الإدعاء بعدم اهتمام المرأة بالسياسة، فقد أظهرت النتائج في الدراستين الكيفية والميدانية الرغبة العميقة من جانب المبحوثات لاتخاذ سلوكيات داعمة لقضية التمكين السياسي للمرأة في الواقع الفعلي، وعدم الاكتفاء بالتعبير عن الرأي السياسي والمطالبة بالحقوق السياسية عبر مواقع التواصل، مما يعبر عن جرأة المبحوثات وارتفاع وعيهم السياسي، ويعطي مؤشرا جيدا على أن تلك الفئة العمرية ربما تكون أكثر مشاركة سياسيا في المستقبل القريب عن الفئات العمرية الأكبر سنا.

ومن خلال النتائج السابق عرضها تم إثبات كافة العلاقات الارتباطية الخاصة بالنموذج المقترح فيما يخص تأثير كل من مواقع التواصل والنوع على تشكيل الاتجاه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة، ما عدا تأثير مستوى التدين على تشكيل الاتجاه نحو القضية.

فقد خلصت اختبارات الفروض إلى أنه لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى تدين الفرد وبين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة، وذلك على العكس من كافة الدراسات العربية والأجنبية السابقة والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية سلبية بين الدين ومستوى تمكين المرأة.

د. تقييم المبحوثين لدور المؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة في قضية التمكين السياسي

توضح نتائج الدراسة الميدانية التقارب النسبي في تقييم المبحوثين لحجم اهتمام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة بقضية التمكين السياسي عبر صفحاتها على مواقع التواصل، ولكن تُظهر النتائج **وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة من حيث مدى اهتمامها بقضية التمكين السياسي للمرأة وكان الفارق لصالح المؤسسات الرسمية.**

بينما تأتي نتائج الدراسة الكيفية على العكس تماما حيث يتخذ أفراد عينة المقابلات على اختلاف خصائصهم الديموجرافية موقفا عدائيا تجاه هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها، ويرون أن جهدها غير ملموس في تلك القضية وبعيد عن الواقع الحالي للمرأة وأن خطابها نخبوي، من وجهة نظر المبحوثين، يغلب عليه الطابع الإنشائي دون جدوى.

وعلى الرغم من إجماع المبحوثين عينة الدراسة الكيفية على إعجابهم بحملة " **تاء مربوطة ..سر قوتِك** " وهى الحملة التي أطلقها المجلس القومي للمرأة عبر مواقع التواصل لتمكين المرأة، إلا أنهم لم يعرفوا أن من أطلقها هو المجلس مما يعكس حاجة المجلس القومي وغيره من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة للاهتمام بتحسين صورتها الذهنية لدى الشباب، والاهتمام بصفحاتها عبر مواقع التواصل في التفاعل مع الشباب لإظهار جهودها الفعلية لهم بغية تغيير تلك النظرة السلبية إزاء عمل هذه المؤسسات.

كذلك العمل على استخدام أساليب التسويق الاجتماعي عبر صفحاتها الالكترونية للترويج لقضية التمكين السياسي للمرأة وإبراز فعالياتها وأنشطتها لإظهار حجم دورها الحقيقي بهذه القضية.

هـ.ظاهرة الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception

استخدمت الدراسة الحالية "الإدراك الانعكاسي Looking Glass Perception" باعتباره من الأطر النظرية غير المستهلكة نسبيا في مجال دراسات الإعلام الجديد وفي الدراسات العربية – وفقا لحدود علم الباحثة – ، فكثيرا ما تمت دراسة ظاهرة الإدراك الانعكاسي ودورها في تشكيل الاتجاه نحو القضايا المختلفة في مجال الإعلام التقليدي، وهو ما دفع الباحثة لتبني ظاهرة الإدراك الانعكاسي وزيادة الرغبة في بحثها في سياق الإعلام الجديد.

وتوصلت الدراسة الحالية إلى **بروز ظاهرة الإدراك الانعكاسي** لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب الجامعي المصري في اتجاههم نحو قضية التمكين السياسي للمرأة وثبتت صحة الفرض الخاص بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين اتجاه الفرد نحو قضية التمكين السياسي للمرأة، والاتجاه السائد بين أغلبية مستخدمي مواقع التواصل نحو نفس القضية كما يدركه الفرد.

فمستخدمو مواقع التواصل من الشباب يرون أن الآخرين يشاركونهم نفس الاتجاه نحو تلك القضية، وتم تفسير ذلك في ضوء خصائص مواقع التواصل التي تعطي فرصة لمستخدميها في متابعة تعليقات وآراء الآخرين والتفاعل معهم ومناقشتهم لاستطلاع اتجاهاتهم التي تنطوي عليها تلك الآراء والأفكار المطروحة بهذه النقاشات، مما يساعدهم، في كثير من الأحيان، على تحديد اتجاه الأغلبية بدقة نسبية عن طريق عمل تقديرات خاصة لاتجاهات غيرهم بالاعتماد على كم التعليقات أو أعداد المعجبين بما يتم نشره حول قضية التمكين السياسي.

كذلك تشابه خصائص عينة الدراسة الميدانية من حيث المستوى التعليمي والفئة العمرية والخصائص الفكرية والاجتماعية، وسهولة التفاعل بين شريحة الشباب لاستطلاع آراء بعضهم البعض فيما يخص القضايا السياسية والاجتماعية المختلفة يعد عاملا مؤثرا على تعميق ظاهرة الإدراك الانعكاسي.

الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الكيفية ونتائجها

استعرض هذا الفصل الخطوات المنهجية التي اتبعتها الباحثة لإجراء الدراسة الكيفية تلى ذلك عرض نتائج الدراسة الكيفية وفقا لستة محاور رئيسية مرتبطة بأهداف الدراسة الحالية **وتتمثل هذه المحاور في:** إدراك الشباب الجامعي المصري للأهمية المجتمعية لعملية التمكين السياسي للمرأة والمعوقات التي تواجه تلك العملية، اتجاه المبحوثين نحو التمكين السياسي للمرأة ومدى تقديم الدعم لهذه القضية، تأثير أفكار ومبادئ المجتمع الذكوري على قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية، تأثير الدين على حصول المرأة على حقوقها السياسية وممارستها للعمل السياسي، دور مواقع التواصل في التعريف بالتمكين السياسي للمرأة ودعمه، تقييم المبحوثين لدور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة في طرح ودعم قضية التمكين السياسي للمرأة.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الكيفية:

إجماع المبحوثين على أن التمكين السياسي للمرأة ضرورة مجتمعية لتحقيق أهداف التنمية ولاستغلال كافة طاقات المجتمع. كما أوضحوا أن الاهتمام بتلك القضية هو اهتمام بالتنمية السياسية وإصلاح المجتمع. واعتبر المبحوثون أن الحديث عن هذه القضية غاية في الأهمية في ظل استمرار تراجع حصول المرأة المصرية على حقوقها حاليا في مختلف المجالات.

كما أجمعوا على أنه قد تأخر الاهتمام كثيرا بتلك القضية رغم ظهور مصطلح التمكين منذ عقد التسعينات، وأرجعوا تأخر هذه الاهتمام إلى **عدة أسباب** منها: عدم فهم من جانب المواطنين لدور المرأة الحقيقي في المجتمع مع قلة الوعي بفحوى مفهوم تمكين المرأة وتأثيراته على التنمية.

فضلا عن عدم اهتمام الدولة بتلك القضية، معللين ذلك بأنه حينما تتحرك الدولة لدعم هذه القضية، تتحرك المؤسسات الأخرى كالإعلام وغيره لدعم المرأة ودون ذلك قد لا يهتم الإعلام أو الرأي العام بتمكين المرأة.

وعن مدى القبول المجتمعي لتولي المرأة المناصب السياسية العليا وتأييد تمكين المرأة سياسيا، كشفت نتائج الدراسة الكيفية عن انقسام المبحوثين إزاء مدى تقبل المجتمع لتولي المرأة للمناصب السياسية والقيادية.

أما عن مدى أهلية المرأة المصرية للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية والإدارية العليا من وجهة نظر المبحوثين: كان هنالك شبه إجماع من جانب المبحوثين (ذكورا وإناثا) على عدم قدرة المرأة المصرية حاليا على تحمل أعباء العمل السياسي ومسئولياته وأرجعوا ذلك إلى انخفاض معارف المرأة في مجالات الإدارة وعلوم الاتصال والسياسة.

كذلك أوضح المبحوثون أن هناك بعض النماذج النسائية السياسية الناجحة في مجال عملها والتي تعطي أملا مستقبلا في إمكانية نجاح المرأة المصرية في العمل السياسي.

وقد أبدى المبحوثون رغبتهم واستعدادهم لدعم التمكين السياسي للمرأة المصرية وذلك على اختلاف خصائصهم الديموجرافية وتنوعت أشكال الدعم الذي يرغب المبحوثون في تقديمه في الواقع الفعلي أو عبر الإنترنت.

عكست نتائج الدراسة الكيفية اتجاها إيجابيا من جانب الشباب الجامعي نحو قضية التمكين السياسي للمرأة مما يعطي مؤشرا جيدا على استعداد الشباب لاتخاذ سلوكيات تصحيحية داعمة للمرأة المصرية ومنصفة لها رغبة في إزالة مظاهر التمييز والتهميش الواقع على المرأة.

وقد كشفت نتائج الدراسة الكيفية عن وجود شبه إجماع من جانب المبحوثين على قوة تأثير المجتمع الذكوري على مدى حصول المرأة على حقوقها السياسية واشتغالها بالسياسة وعلى نظرة المجتمع لأدوار المرأة سياسيا.

في المقابل أجمع المبحوثون، رغم اختلافاتهم الديموجرافية ورغم اختلاف الديانة، **على أن الدين لا يمثل أي عائق لتمكين المرأة سياسيا، ولا يمنع المرأة من حصولها على حقوقها السياسية ومباشرتها، كما أنه لا يوجد في الدين نص يمنع عمل المرأة في السياسة.** ولكن انقسم المبحوثون في تقييمهم لدور مواقع التواصل الاجتماعي في الترويج لمفهوم التمكين السياسي للمرأة والتعريف بأبعاد هذا المفهوم وإبراز القضية.

أما عن تقييم المبحوثين لدور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة في طرح ودعم قضية التمكين السياسي للمرأة فقد أجمع كافة المبحوثين على أن تلك المؤسسات، على اختلاف الجهات التابعة لها، ليس أي دور مؤثر في طرح القضية أو حتى إثارة اهتمام الرأي العام بها أو مساعدة المرأة في الحصول على حقوق سياسية أكبر. فالعينة على اختلاف خصائصها الديموجرافية تتخذ موقفا عدائيا تجاه عمل هذه المؤسسات.

ومن ناحية أخرى أرجع المبحوثون عدم حصول المرأة على حقوقها السياسية وتمكينها حتى الآن إلى عدة أسباب أهمها : **الزواج** وهو السبب الأكثر شيوعا لدى العينة والذي ساقه أغلب الإناث والذكور.

أما عن باقي الأسباب فتتمثل في: عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لتمكين المرأة، الهيمنة الذكورية على المناصب القيادية وعدم تحرك الدولة لإنصاف المرأة ، تدني نظرة الرجل للمرأة وعدم رغبته في أن تحصل على حقوقها السياسية حتى لا تتمرد عليه، رفض المجتمع لتمكين المرأة وتنميطه لها في وظيفة الأم والزوجة فقط ، عدم اهتمام الدولة والأحزاب بتأهيل المرأة ودفعها لممارسة العمل السياسي، تزوير نتائج الانتخابات في بعض المناطق وانتشار المال السياسي لصالح المرشحين الذكور، محدودية دور المؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة في دعم المرأة والضغط على السلطة لتحقيق مكاسب سياسية للمرأة.

فضلا عن ضعف دور التعليم في تأهيل الأجيال الناشئة بوجوب مساواة الرجل مع المرأة في الحقوق والواجبات. وغياب دور الإعلام في تسليط الضوء على مدى نجاح المرأة المصرية حاليا في المناصب السياسية وإنجازاتها حتى يتقبل المجتمع أدوارها السياسية.

مقترحات الدراسة:

أولا على مستوى الاتجاهات البحثية:

1. قياس الاتجاه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة على عينات احتمالية أكبر من حيث تمثيل الذكور مع الاهتمام بقياس تأثير المتغيرات الديموجرافية: كالمستوى التعليمي، تأثير الإقليم الجغرافي الذي ينتمي إليه المبحوثون على العادات والتقاليد والموروث الثقافي المشكل للاتجاه نحو القضية.

2. تطبيق الدراسة على عينة من الفئات العمرية الأكبر سنا لمعرفة دور مواقع التواصل في معرفتهم بقضية التمكين السياسي للمرأة ومقارنتها بالشباب.

3. إعادة اختبار النموذج المقترح للعلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو القضية بإضافة عدد من المتغيرات المهمة مثل: الانتماء الحزبي، الثقافة السياسية، الوعي السياسي، قياس تأثير الإيمان بأفكار النسوية لدى المبحوثات على اتجاهاتهن نحو القضية.

4. بحث الفروق بين وسائل الإعلام التقليدية وخاصة التليفزيون، ووسائل الإعلام الحديثة في تأثيرهم على تشكيل الاتجاه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

5. دراسة الفروق بين خصائص وإمكانيات مواقع التواصل الاجتماعي ذاتها(فيس بوك، تويتر، جوجول بلاس) في عرض قضية التمكين السياسي للمرأة، لمعرفة أي من تلك المواقع هو الأكثر فعالية في معالجة القضية وكيفية استغلال خصائص كل موقع بما يخدم القضية.

6. إعادة إجراء نفس المقاييس المستخدمة في الدراسة الحالية عقب سنة أو أكثر لقياس مدى تأثير العامل الزمني في زيادة أو نقصان ظاهرة الإدراك الانعكاسي في الاتجاه نحو قضية التمكين السياسي للمرأة.

7. إجراء مقابلات متعمقة مع المسئولين عن حسابات وصفحات المؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة عبر مواقع التواصل لطرح آليات تهدف إلى تحسين الصورة الذهنية لتلك المؤسسات لدى الشباب باستخدام استراتيجيات التسويق الاجتماعي.

ثانيا على مستوى المجال التطبيقي:

1. ضرورة اهتمام المؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة: كالمجلس القومي للمرأة وغيره من المؤسسات باستخدام مواقع التواصل للتفاعل مع الشباب واستغلال خصائص وتقنيات هذه الوسائل من فيديو وإنفوجرافيك وبث مباشر للترويج لندواتها ومؤتمراتها وفعالياتها المختلفة. وعرض مقاطع فيديو لأهم ما جاء بتلك الندوات أو الورش أو المؤتمرات لإبراز أنشطتها لدى الشباب والإعلان عن الندوات والفعاليات عبر هذه الصفحات ودعوة الشباب إليها.

2. ضرورة استفادة المؤسسات العاملة في مجال حقوق المرأة من خاصية الاستطلاعات الالكترونية Polls التي تقدمها مواقع التواصل لقياس مدى رضاء الشباب عن أنشطتها ومعرفة مقترحات الشباب لأفكار حملات الكترونية تتبناها تلك المؤسسات وتُوجه لدعم المرأة وحقوقها.

3. الاهتمام بتكثيف الأنشطة والفعاليات الموجهة من قِبل المجلس القومي للمرأة وغير من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية العاملة في مجال حقوق المرأة للشباب من الجنسين، وعدم اقتصار أغلب الأنشطة على الإناث.

4. إدماج النوع الاجتماعي كمفهوم في المناهج التعليمية للنشء، فضلا عن إدماج النوع الاجتماعي كاستراتيجية في توزيع موارد الدولة، وفي صياغة الخطاب الإعلامي والسياسي والاجتماعي الخاص بقضايا حقوق المرأة وتمكينها.